ملحق جريدة الحارس

يصدر عن دائرة العلاقات والاعلام
في وزارة الداخلية

2020/2/10

2

تعاون اقليمي ودولي لملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالمخدرات

6

دور الإعلام في مكافحة المخدرات

7

الإرشاد النفسي.. مهام متعددة في علاج المدمنين على المخدرات

# لا للمخدرات

مخاطبا القوات الامنية..

## رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي: ابذلوا المزيد من الجهد للحد من انتشار المخدرات وتحركوا ضد عصابات الجريمة المنظمة

وزير الداخلية عثمان الغانمي:

## ان الدولة جادة في الضرب بيد من حديد لمحاربة تجار المخدرات والحد منها

## مدير عام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

# تعاون اقليمي ودولي لملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالمخدرات

**الخط الساخن المجاني (178) متاح لتلقي أي بلاغ أو معلومة عن الأشخاص المتعاطين أو المتاجرين أو المروجين للمواد المخدرة**

الحارس - نور الاسدي

لقد أصبحت المواد المخدرة تهدد الكثير من أبناء المجتمعات المختلفة، وباتت المخدرات تهدد المجتمع باعتبارها قوة مدمرة تشل حركة ذلك المجتمع وتبدد ثرواته، ومن أجل مواجهة هذا الخطر فإن جميع الهيئات المحلية والمنظمات الدولية قد حشدت جهودها المادية والبشرية والسياسية والقانونية من أجل التصدي لهذه المشكلة، وتتضح خطورتها في أثر سلوك المتعاطين على الأوضاع القانونية والاقتصادية للمجتمع الذي يعيشون فيه، فمن الناحية القانونية يتمثل ذلك في إزدياد معدلات القضايا والمخالفات التي يرتكبونها نتيجة الاستغراق في تعاطي المخدرات، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الجهود لمواجهة هذه المشكلة.

عن هذا الموضوع التقت جريدة الحارس مدير عام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية اللواء مازن كامل منصور الذي بين لنا أن في العقود الأخيرة انتشرت الكثير من العادات والممارسات الخاطئة بين أفراد المجتمع وخاصة بين فئة الشباب، ومن هذه العادات الإدمان على تعاطي المخدرات بأنواعها، وتابع اللواء أنه من المعروف بأن المخدرات تفتك بصحة الشباب وتؤدي إلى تدهور المجتمع، ويترتب على تعاطي الشباب للمخدرات العديد من الآثار السلبية الضارة سواء على صحتهم الجسدية أو قدراتهم العقلية، إضافة إلى زيادة مستوى الضغوطات النفسية التي قد تصل بهم إلى الاكتئاب والعزلة، والاستخدام المفرط للمخدرات أو الإدمان على الأدوية لأغراض غير طبية، مما يسبب العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية والبدنية، لافتاً الى الآثار السلبية التي تمتد لتصل الى الأضرار الاقتصادية، مبينا أن ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيتمثل ذلك في فقدان المجتمع لهذه العناصر البشرية التي كان من الممكن أن تسهم في عملية البناء والتنمية، حيث يعد المتعاطين خسارة على أنفسهم وعلى المجتمع من حيث أنهم قوى عاملة معطلة عن العمل ولإنتاج يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع، بالإضافة إلى ضعف أداء وكفاءة المتعاطي أو المدمن لعمله وسوء إنتاجه، لأن الإنتاج يتطلب عقولا وأبدانا صحيحة، أما تأثير تعاطي المخدرات على النواحي الاجتماعية فيتمثل في كون المتعاطين يشكلون خطرا على حياة الآخرين من حيث أنهم عنصر قلق واضطراب أمن المجتمع ، وتابع اللواء أن هناك مخاطر كبيرة بالنسبة لمتعاطي المخدرات كون ان متعاطي تلك السموم غالباً يبحثون عن سرقة أو نصب أو ممارسة أي لون من ألوان الإجرام المخالف للقانون، كما أنهم يشكلون خطرا كبيرا على أنفسهم وعلى حياتهم نتيجة التعاطي، مما قد يقودهم في النهاية إلى أن يصبحوا شخصيات إجرامية أو حاقدة على المجتمع لا تعرف سبيلا لأهدافها إلا بالعدوان، وبالتالي يقع ضحية للمرض النفسي أو الانسحاب والانطواء على النفس وعدم مشاركة الآخرين في بناء المجتمع، مؤكداً أن المخدرات تلعب دورا كبيرا جدا في دفع الشخص لارتكاب جرائم مختلفة، حيث إنها تؤثر على الجهاز العصبي والحسي للإنسان، مما يفقده السيطرة على نفسه عندما يحتاج إلى جرعة من المواد المخدرة، إذ يكون في نفسية مضطربة تماما فيكون مستعداً لارتكاب أية جريمة من أجل الحصول على هذه الجرعة، لكي يتخلص من الآلام الجسدية والنفسية التي يتركها عدم حصوله على المخدر اللازم لتهدئته، هذا من جانب ومن جانب آخر أن المدمن قد يرتكب الجريمة وهو في حالة التأثر بالمخدر، إذ أن المخدرات تضعف تمييز الشخص وإدراكه للأمور وحكمه عليها، وبالتالي قد يرتكب الجريمة من حيث لا يعلم كارتكاب جريمة الدعارة أو الزنا أو اللواط، وسواء أكان هذا الأمر بالنسبة للرجال أو النساء، بل إن أغلب الجرائم الإرهابية كالتفجيرات الانتحارية ترتكب تحت تأثير المخدرات التي تعطي الأولئك الانتحاريين، بالإضافة إلى أسباب أخرى ألا وهو الإدمان على المخدرات، وعن الأساس القانوني لعمل المديرية العامة المكافحة المخدرات،

أوضح اللواء أن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية استحدثت ضمن النظام القانوني العراقي بموجب المادة ( ٦ / أولا ) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ( ٥٠ ) لسنة ٢٠١٧ تتولى مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها،

فضلا عن ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لإحكام هذا القانون، مشيراً الى التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ( الأنتربول ) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار في المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيمائية وفق السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وأضاف اللواء أنه يتم توثيق البيانات عن العراقيين أو الأجانب المحكومين عن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيمائية ومتابعة نشاطاتهم الحاضرة للوقاية من عودتهم إلى ارتكاب جرائم جديدة، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتلك الوقاية، ولفت اللواء أنه يتم مراقبة المجازين وفق هذا القانون بالاستيراد، أو التصدير، أو النقل، أو ألصناعة لمواد مخدرة، او مؤثرة عقليا للتأكد من التزامهم بحدود الضوابط المنصوص عليها في هذه الفقرة بالتنسيق والاشتراك بين وزارة الصحة والصيادلة، فيما يخص استيراد الأدوية والمواد الطبية المجازة التي تدخل ضمن هذا الإطار، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وتجري مراقبة الناقلين التجاريين لضمان عدم استخدام وسائل النقل في ارتكاب جرائم معاقب عليها بموجب هذا القانون وبالتنسيق مع الجهات المعنية، مضيفا أنه يتم تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية المعنية بشؤون المخدرات للتعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فضلا عن تنفيذ اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي والأمني، وتسليم المجرمين مع الدول الأخرى فيما يخص المتهمين والمحكومين غير العراقيين الذين ألقي القبض عليهم في العراق عن قضايا الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية او سوء استعمالها، وذلك وفق القواعد المعتمدة في هذا الشأن بالتنسيق مع وزارتي العدل والخارجية.

# المخدرات أشد الآفات فتكا بالمجتمعات
## وخطرها يوازي خطر الإرهاب

الحارس - احمد سعد

تواجه المجتمعات اليوم العديد من التحديات التي تعترض المسيرة التنموية والإصلاحية، ومن أبرز هذه التحديات هي انتشار ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات التي تعد في الوقت الحالي من أكبر المخاطر التي تواجه الإنسان، فهي قادرة على الذهاب بقدرات الإنسان العقلية وجعله كائنا معطلا غير نافع معرضا لأنواع التهديدات، فالمخدرات تعد من أشد الآفات فتكاً بالمجتمعات الإنسانية، حيث لها تأثيرا سلبيا على جميع مناحي الحياة الخاصة بمتعاطيها، فالمخدرات خطر يوازي خطر الإرهاب، فهي مادة تحتوي على مكونات مهدئة ومسكنة، وتشل إرادة الإنسان وتذهب بعقله وتهدده بالإصابة بمختلف الأمراض، بالإضافة الى أنها تدفعه إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها وحتى الانصياع الى المجاميع الإرهابية من أجل تنفيذ مآربها الإجرامية، وهذا للحصول على المال لشراء هذه السموم المخدرة، وإدمان المخدرات والمسكرات مشكلة تطارد المجتمع، وهي سببا رئيسيا في عرقلة جهود التنمية المبذولة لتحسين المستوى المعاشي للفرد، حيث إن هذه الآفة تتلف كل مساعي الإصلاح، بل وتتسبب في خسائر مجتمعية كارثية تتمثل في تدمير الشباب الذين يسقط بعضهم في براثن هذه الآفة، كما لها آثار نفسية، وصحية، وعقلية، واجتماعية خطيرة، وتعد المواد المخدرة من المواد الممنوع تعاطيها قانونيا، إذ إنها تتسبب بالأذى والضرر لجسم الإنسان، ومن هنا فإن كل ما له علاقة بها سواء من قريب ائو من بعيد يمنع تداوله ائو تصنيعه ائو زراعته إلا لأهداف قانونية محددة خاضعة للرقابة، وهناك عدة تصنيفات للمواد المخدرة، فيمكن تقسيم المخدرات وتصنيفها بطرق مختلفة عديدة منها مخدرات طبيعية واهمها واكثرها انتشارا: الحشيش، والأفيون، والقات والكوكا، والمخدرات المصنعة واهمها: المورفين، والهيروين، والكودايين، والسيد ول، والديوكامفين، والكوكايين والكراك، والمخدرات التخليقية وانهمها عقاقير الهلوسة، والعقاقير المنشطة، والمنبهات، والعقاقير المهدئة، كما أن الجهد الحكومي منصب ومركز على مكافحة آفة المخدرات عن طريق جميع المؤسسات والجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسة المسؤولة عن مكافحة آفة المخدرات، ومنع تداولها او الترويج لها او تعاطيها، فهي تعمل بكل أجهزتها الأمنية وعلى رأسها المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بجميع أقسامها على ملاحقة المروجين والتجار والمتعاطين لهذه المواد، وتطبيق قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٢ بحقهم، والذي يضم المواد القانونية التي تطبق على المتعاطين والمتاجرين والمروجين، فتكون فترة حكم المروجين والمتاجرين من ستة سنوات، وقد تصل أحيانا الى المؤبد او الإعدام حسب حجم ونوع المواد المضبوطة، أما التعاطي فهو جنحة والحكم عليها سنة او اقل، بالإضافة الى تنفيذ توجيهات السيد وزير الداخلية عثمان الغانمي بمكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها الى أكبر حد ممكن باعتبارها الخطر الأول للعراق، حيث إن المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تعمل بكل كوادرها ومكاتبها وبجهد مضاعف لمكافحة هذه الآفة، وتتبنى هذه المديرية العديد من الخطط لمكافحة هذه الآفة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، كوزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، لأن جرائم المخدرات لا تقع على عاتق جهة محددة فقط، لكن تتعاون عليها عدة جهات تتصدرها أجهزة مكافحة المخدرات، وأن واجب شرطة مكافحة المخدرات لا يكمن في مكافحة الجريمة فحسب، بل يتعدى ذلك في العمل على منع وقوعها، وذلك من خلال التوعية والإرشاد بمخاطر هذه الجرائم عن طريق إقامة العديد من ورش العمل والندوات التوعوية التي تقوم بها المديرية بالتنسيق مع وزارات أخرى، كالتعليم العالي، والصحة لزيادة الوعي بمخاطر هذه الآفة على المجتمعات، فمن أحد أسباب انتشار ظاهرة المخدرات هي الجهل بمخاطر هذا الموضوع، كما أن الإعلام يلعب دورا مهما للتوعية من مخاطر المخدرات وللتثقيف بالعقوبات والمواد القانونية التي يتحملها كل من المتاجر والمتعاطي للمخدرات، كما أن للمواطن دور مهم وأساسي في الكشف عن حالات المتاجرة والترويج للمخدرات فيعد المواطن العين الأولى لمعرفة الخيوط الكاشفة لهذه الآفة، هذا بالإضافة الى أهمية المؤسسات التربوية، والمؤسسات الدينية في التوعوي ضد هذه المشكلة، والى ذلك التقت جريدة الحارس بالمحاضر في معهد الاستخبارات الاتحادية الخبير أياد محمد صالح الياسين الذي قال: إن ظاهرة الإدمان على المخدرات من الظواهر التي تهدد البناء الاجتماعي وقيم الأمة واخلاقياتها، وتؤدي بمخرجات تعمل على تدمير البناء النفسي، والسايكولوجي، والقيمي، والصحي للمواطن، مبينا أن هذه الظاهرة هي آفة استشريت في المجتمع العراقي وتؤدي الى نتائج وخيمة على المجتمع بكامله وتحتاج الى وقفة جادة وآليات تهدف الى الوقاية من كافة أوجه الانحراف ومن بينها ظاهرة الإدمان على المخدرات، مشيرا الى أن من بين هذه الآليات تبني التوعية الشبابية والتوعية الإعلامية والمدرسية والجامعية بحسب الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية للمجتمع العراقي، لأن الوقاية خير من العلاج، مؤكدا أن عمل مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية كبير وجهودها حثيثة في تبني سياسة لتشخيص ومحاربة ظاهرة الإدمان على المخدرات والمتاجرة بها وترويجها ومتابعة الحالات التي تقع ضحية هذه الظاهرة.

# كوارث اجتماعية كبرى بسبب جرائم المخدرات.. ومطالبات شعبية بوضع حد لانتشارها

## أسباب انتشار المخدرات وطرق معالجتها

# مختصون: المخدرات كارثة على الاجيال ومحاربة انتشارها مسؤولية الجميع

الحارس - ثائر عبد الخالق

تسعى كل دول العالم الى تأمين سلامة مواطنيها، ووضع افضل السبل للنهوض بهم، والارتقاء بواقع شعبها، والابعاد كل ما من شأنه الحاق الاذى والضرر بهم، من خلال اتخاذ الإجراءات الرادعة والقاسية لتلافي حصول ما لا يحمد عقباه، ورغم أن الكرة الأرضية بأسرها تعاني من ظاهرة انتشار المخدرات والجرائم المتعلقة بها، إلا أن العراق كان والى حد قريب بعيد عن مثل هذه الظواهر، ويكاد يندر حصولها فيه، ولكن ما يؤسف له، أن العراق وبعد كان ممرا لهذه المخدرات والحبوب، نرى انجراف بعض الشباب وفئات المجتمع الى مهاوي خطيرة بالمتاجرة بها وتعاطيها والإدمان عليها بشكل ينذر بكوارث إنسانية واجتماعية كبيرة، ومن أجل التعرف على أبعاد هذه الظاهرة، وما يرتبط بها وأسبابها ، وأبرز الحلول والمعالجات الموضوعة، والأبعاد المستقبلية، أجرت صحيفة الحارس، هذه التحقيق الموسع واستطلعت آراء عدد من المختصين في مختلف المجالات، لكي نطلع الرائي العام على هذه الظاهرة وتداعياتها، وفي البدء التقينا بالخبير القانوني القاضي د. محمود الحسن، الذي حدثنا بشيء من التفصيل قائلا : تعد جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعاطيها من الجرائم التي تتسم بخطورة بالغة الأهمية، لما لهذه الجريمة من تأثير على حياة الشعوب، وتكمن هذه الخطورة في اضرارها على صحة الإنسان الجسدية و ا لنفسية وما ينتج عنها أ يضا من آثار سيئة تكون الدافع الأساسي لارتكاب جرائم أخرى لا يقل ضررها الاجتماعي عن جرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعاطيها، مبينا أن ما يجعل هذه الجريمة أكثر خطورة هي الأموال الطائلة التي يتم تحصيلها نتيجة الاتجار بتلك المواد المخدرة، مشددا بالقول: إن هناك جهودا حثيثة بذلت من قبل الأمم المتحدة لمكافحة هذا النوع من الإجرام، حيث عقدت الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات سنة ١٩٦١ شارك فيها معظم الدول، ثم عقد بعد ذلك بروتوكول معدل لتلك الاتفاقية سنة ١٩٦١، وكما شكلت لجنة خاصة بمكافحة تلك الجرائم، إضافة الى تأسيس مكتب في الأمم المتحدة معني بمكافحة المخدرات والجريمة، إلا أن خطر هذه الجرائم لازال قائما، مؤكدا رغم أن ظاهرة الإجرام بالمخدرات والمؤثرات العقلية أصبحت مشكلة عالمية لم يسلم منها بلد، إلا أن العراق الى وقت غير بعيد من الدول التي قلما يرتكب فيها مثل هذا النوع من الإجرام في المنطقة، إلا أن ما يبعث على الأسى في النفس نجد أن انتشار جريمة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها أخذ يرتكب على نطاق واسع، إذ أن الأمر ينذر بخطورة بالغة الأهمية في ازدياد تلك الظاهرة التي تنخر المجتمع، وقد كان لقانون المخدرات رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ دور مهم جدا في مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، حيث كانت عقوبة جريمة استيراد او تصدير او والمتاجرة بالمخدرات غير المشروع الإعدام او السجن المؤبد استنادا لاحكام المادة (١٤ / اولا / أ)، إضافة الى أن هذه الجرائم كانت تحال الى محكمة الثورة الملغاة، والمحكمة الخاصة المشكلة في وزارة الداخلية، حيث كانت تصدر عقوبة واحدة لا غيرها وهي الإعدام شنقاً حتى الموت الأمر الذي أسهم بالقضاء على تلك الجرائم الخطيرة، وبعد إلغاء قانون المخدرات رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، ورغم أن هذا القانون جاء بأحكام تفصيلة بالنسبة الى كيفية التصرف بالمواد المضبوطة، وإنشاء مصحات لمعالجة المدمنين، إلا أنه خفف من العقوبات المفروضة على الاتجار بالمخدرات داخليا، حيث عاقب عليها بالسجن المؤبد او المؤقت وبقى على عقوبة الإعدام او السجن المؤبد بالنسبة لتجارة المخدرات دوليا، ونتيجة ازدياد ظاهر الإجرام بالمخدرات في العراق، فلا بد من اتخاذ خطوات أساسية أهمها تشديد عقوبة الاتجار بالمخدرات داخليا ودوليا، وإعادة النظر في تأهيل مكاتب مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال تهيئة ملاك متخصص لديه القدرة في التصدي لهذا النوع من الإجرام، تخصيص مكافئات مالية كبيرة تزيد قيمتها على أسعار المخدرات التي يتم ضبطها، تعطى لكل منتسب يلقي القبض على مرتكبي تلك الجرائم وضبطها، وتشكيل محكمة جنايات متخصصة في محاكمة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.

### *الفقر والبطالة أهم أسباب انتشار ظاهرة التعاطي

أكد رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية د. عدنان السراج قائلا : إن المخدرات تعد من الأمراض والجرائم الخطيرة التي لو انتشرت بين صفوف الشباب فإنها ستسبب كوارث حقيقية في نشو الأمم وتطورها ابتدأت في العديد من دول العالم وخصوصا استثمارها بالشكل العشوائي والمفرط بالمخدرات، وأيضا أن حالات اليأس عند الشباب، وحالات الفقر، وعدم القدرة على التفكير تدفع العديد من الشباب الى استعمال هذه الحبوب المخدرة بكل انواعها من أجل أن يكسب الجو المناسب له للابتعاد عن المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى السياسية منها، مشددا حديثه بالقول: إن محاربة هذه الظاهرة الخطيرة تتطلب تعاضد الجهود الوطنية للعمل كل من جهته واختصاصه لمنع انتشار هذه الظاهرة، ومنع تفشيها في صفوف الشباب، وبين طلاب المدارس، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية، لذلك على منظمات المجتمع المدني، ووزارتي التربية، والتعليم، والجامعات، والإعلام، وكل المؤسسات الحكومية العمل الجاد من أجل منع هذه الظاهرة، والحد منها، مشيدا بدور القوات الأمنية البطلة وخاصة أبطال وزارة الداخلية الذين يبذلون جهود كبيرة من أجل إلقاء القبض على هؤلاء والداخلهم في الاصلاحيات التي تتولاها وزارة العدل، ودور الشرطة المجتمعية في تفسير استعمال المخدرات بين صفوف الشباب بشكل دائم ومستمر من أجل منع استعمالها، موضحا أن محاربة الإرهاب الذي تقوم به وزارة الداخلية انما هو جزء كبير من الجهود التي تبذلها يوميا من أجل القبض على المروجين والتجار، وأيضا الذين يتعاطون هكذا حبوب للتخدير على وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى أن يتعاونوا مع جهود الشرطة في بغداد والمحافظات من أجل احقاق الحق، وعدم التنازل على الحقوق المكتسبة للشعب العراقي في معاقبة هؤلاء، وتعضيد دور قواتنا الأمنية في القبض عليهم ومحاسبتهم واحالتهم الى القضاء.

### المخدرات آفة العصر التي تتطلب المواجهة الشاملة

فيما وصف عضو مجلس نقابة الصحفيين العراقيين السيد فراس الغضبان الحمداني المخدرات بآفة العصر الذي تتطلب المواجهة الشاملة وقال الحمداني في تصريح لجريدة الحارس: ان الاوبئة والفيروسات يمكن ان تنتهي من خلال اللقاحات، وعامل الزمن، وممارسة بعض الاجراءات الوقائية، لكن آفة المخدرات يمكن لها ان تهتك المجتمع وتحول المدمن الى لص وقاتل وشخص مجنون وغير مسؤول، ولا يمكن الاعتماد عليه، ولا يمتلك موقفا وتحوله الى انسان فاشل وعاطل عن العمل، وذكر ان وزارة الداخلية هي المعنية بمواجهة ارهاب المخدرات، وهي تقوم بدورها على اتم وجه، وتتقدم الصفوف في ذلك، وقدمت العديد من الشهداء الضباط والمراتب من خلال ملاحقتها لعصابات الاتجار بالمخدرات، ولذلك فلا بد من العمل المشترك مع بقية مؤسسات الدولة العراقية، وقطاعات شعبية، ومثقفين، واكاديميين، وجامعات، ومراكز ابحاث يكون من شأن ذلك ان يضعف جبهة تجار المخدرات الذين يقومون بقتل الشعب العراقي بدم بارد من اجل جني الاموال السحت الحرام، اما نحن الصحفيين فموقفنا واضح وهو دعم جهود مكافحة المخدرات، ولا بد من تحقيق النصر في معركتنا تلك لانقاذ ابنائنا الاعزاء من الشباب وتوجيههم نحو المستقبل الافضل، وفي ختام هذا التحقيق، فاننا ندق ناقوس الخطر امام هذه الظاهرة الخطيرة والفتاكة التي تكاد ان تحرق الاخضر واليابس، وندعو المعنيين والمسؤولين في الحكومة كافة الى ايلاء هذا الموضوع الاهمية التي يستحقها، وعدم التهاون به كي لا يضيع ابناؤنا ومجتمعنا.

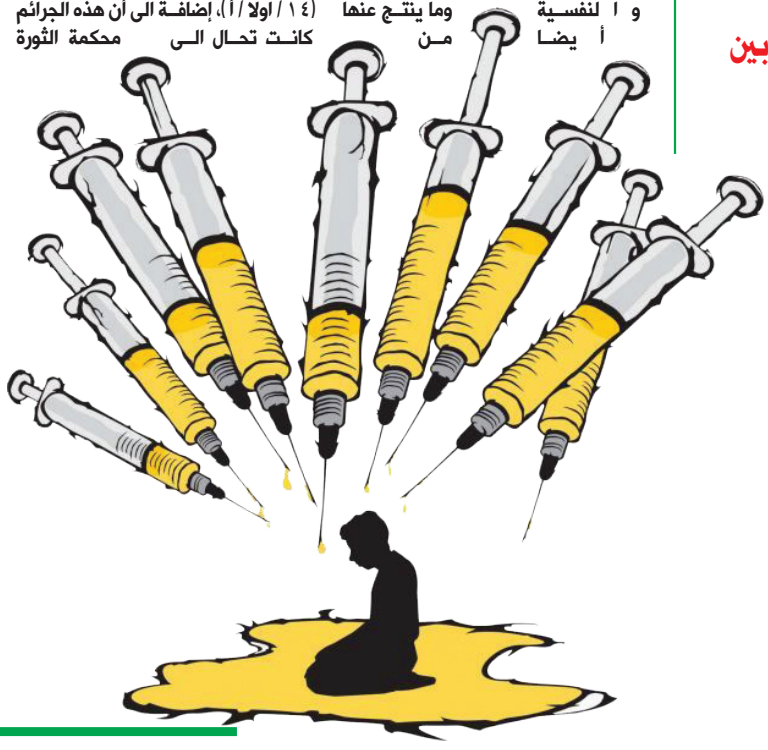

القاضي د. محمود الحسن

الدكتور عدنان السراج

الاستاذ فراس الغضبان الحمداني

> القانون وحده لا يكفي لمواجهة انتشار المخدرات بين المجتمعات

# جرائم المخدرات في العراق وتأثيراتها المجتمعية

## هنـــالك عقوبـــات قاسيـــة فـــي القانـــون العراقـــي بحـــق المتاجريـــن بالمخـــدرات

ماجد كاظم

لقـد شـرّع العـراق ثلاثة قوانيـن آخرها عام ١٩٦٥ عن المخـدرات والعقوبات التي تفرض على المتهمين بهذه الجريمة، حيث كانت نسب قليلة جدا من تعاطي المخـدرات فـي العـراق، وضـرورة التصدي لها هذا ما بينت دكتورة علم النفس ابتسـام نوري، وأضافت ما هـي هـذه المـادة التي لا يعلمهـا أغلبنـا وهي مادة مخـدرة تؤثر علـى الأفراد والمجتمـع بشـكل كبيـر، وتحطـم الكثير من جوانب المجتمـع فـي قدرته على النمو والتقدم والتوسع في البنى المختلفة في مجالات التنمية كافـة، فالمخدرات ثلاثـة أنـواع نباتيـة: مثل الافيون، والقنب، ويسـمى بالحشـيش الهنـدي، لأنه يزرع على نطاق واسـع في الهنـد، والكـوكا والقـات، وهـذه المشـتقات مثبتـة دولياً ومحرمة،

وأوضحت هذه الأربعة هي نباتية تم حصرها ووضعها مـن ضمـن المـواد التي تحـرم زراعتهـا وتناولهـا وتصنيعها واستخراج الكثير مـن المـواد منهـا، لكـن هناك اغراضا طبية تتطلب الضـرورة والحاجـة الى أن تسـتخدم فـي العديد من العمليات الطبية، وتم وضع معاييـر لهـذا الاسـتخدام بنسـب ضئيلة جدا للمواد التي تسـتخدم فـي الطب، حيـث دخلـت مـن جانـب التصنيع المشـروع الطبي، وهـذه النباتات مكتشـفة منذ قديم الزمـان، وكانت تسـتخدم فـي الاغـراض الطبية والتخدير، وسـميت بالنبتـة الشـيطانية لأنها تغيـب العقـل وتناولهـا بكميـات كبيـرة يصـل الشخص الى حالة الإدمان التي تكون مؤقتة أو مزمنة، وأشارت الى النوع الآخر هو المخدرات الكيميائية وهي ثلاثـة انـواع : المهبطات والمنشطات، والمهلوسات، والتي هي نـوع من المواد الكيميائيـة التي تؤثر على الجسـم مثل الاكستاسيي الذي يستخدمه الرياضيون، وهـو أصـلا عـلاج للشـد الرعاشـي، لكـن اكتشـف أن هذا المنشـط فيه نوع من حالة النشـوة والسـمو لدى الفرد فبدأ اسـتخدامه بشكل واسـع، وأضافت أما النوع الآخر هو المهلوسات التي هي عبـارة عن عقاقير تخلـق حالـة مـن الأوهام والخيـالات ومنـه تـراب الملائكـة او الكرسـتال، وهذه المسميات برغم أنها فنيـة لكنهـا هـي العلمية المتداولة،

وأوضحـت كل هـذا كان محـور اهتمـام المشـرع كلاهما تم تجريمهما للآثار التـي تؤدي الـى انخفاض النشاط بمستوى الفرد،

وأضافت ومن أبعاد ارتكاب جريمة تعاطـي المخدرات: البعد الاقتصادي لما له من تأثير على الموارد البشرية وانخفاض معدلات الإنتاج، ونحن نسعى الى تحسينها، فهذا يعـدّ الخطـر الأكبر الـذي يؤثـر على سياسـة الدولة،

والبعـد الاجتماعـي الـذي ينصب على الأسرة والصحة وانحلال الروابط الأسـرية واحتـرام النفـس والفـرد وتحطيـم الذات البشـرية وتحطيـم أكبـر عنصر من المجتمع وهم فئة الشباب، البعـد الأخيـر هـو البعد الدولـي، نتيجـة هذه المـادة المخـدرة أصبحت الـدول تحارب من أجلهـا مثل حـرب الافيون بيـن بريطانيـا والصيـن وجنوب شـرق آسيا، وأخرى نشـأت نتيجة هـذه المادة والتجارة بها،

ويرتبط هذا أيضا بالجرائم الإرهابية، لأنهـا تؤثر على الكثير من النتاج المتحصل مـن هـذه المـادة، وقـد ساوت العقوبة بزراعة هذه المـواد بجريمة القتـل، ويعاقب بالإعـدام مـن يتعامل بها، المادة التي تحكم هذه الجريمة هـي ا لمـا د ة (١٤/أولا/ب) تحكم وتقضي علـى كل هـذه الصـور بالعقوبات القاسية، والغاية منهـا تحقيـق العدالة في الحـد مـن هـذه الظاهرة والاتجار بهـا، وليس فقط إنـزال الجـزاء بمرتكبهـا، وإنما إعادة تأهيله بمصحة علاجيـة لغرض منع تدهور الصحـة لمـن كان مدمناً عليها.

## دور الإعلام في مكافحة المخدرات

# الإعلام جزء أساس من المنظومة الوقائية المتكاملة لمواجهة الإدمان والمخدرات

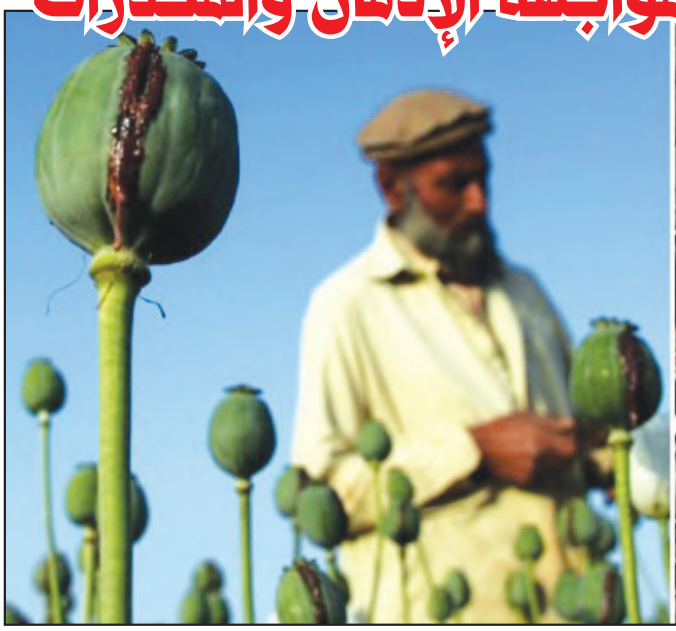

الحارس - احمد سعد

المخدرات ظاهرة فتاكة، باتت تتسع وتستشري في المجتمعات، وتأثر عليها تأثيرا كبيرا، فهي السبب الرئيس في اتساع دائرة الجرائم حتى وصولها الى الجرائم داخل العائلة الواحدة، فمتعاطي المخدرات يكون غير متزن في تفكيره وتصرفاته وتدفعه الى ارتكاب أفعال غير طبيعية وغير مألوفة، وهذه الظاهرة تتطلب تظافر جميع الجهود للقضاء عليها ومكافحتها، وهذه الجهود تبدأ من العائلة التي تعمل على حماية أفرادها من هذه الظاهرة، والمؤسسة التربوية التي تلعب دورا في توعية الأجيال بمخاطر هذه الآفة، بالإضافة الى الجهود الحكومية في ملاحقة المتاجرين والمروجين للمخدرات، وعند الحديث عن هذه الظاهر فمن الطبيعي أن يبرز دور الإعلام فوسائل الإعلام تستطيع أن تلعب دورا توعويا وتثقيفيا مهما في مكافحة المخدرات، كما أن بإمكانها أن تقوم بدور سلبي للغاية في هذا المجال، سواء قصدت ذلك أم لم تقصد، والدور السلبي الذي نتحدث عنه لا يتمثل فقط في عدم الانخراط في جهود مكافحة المخدرات، بل في خلق ثقافة مجتمعية تتسم باللامبالاة تجاه انتشار المخدرات، وحتى تمجيد آثارها المدمرة بشكل غير مقصود، إن دور وسائل الإعلام في مكافحة المخدرات يجب أن يتطور كما تطورت أساليب مروجي هذه الآفة المدمرة، وقد شهدت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة ثورة حقيقية، وحققت قفزات هائلة وغير مسبوقة، فقد نشأ ما يسمى بالإعلام الجديد الذي يقوم على التفاعلية وعلى إشراك الناس في العملية الاتصالية، فالإعلام التقليدي كان يقتصر على المرسل والمستقبل والرسالة، أما الآن فإن المستقبل أصبح مرسلا أيضا، والطرفان شريكان في تشكيل الرسالة وبنفس القدر، وهذا عند ذكر مواقع الإنترنت الإلكترونية، فهي تجعل المستقبل مرسلا في آن واحد، فهي تمنح المتصفح قدرة التعليق على المادة التي يقرؤها، ومن الضروري أيضا عند الحديث عن وسائل الإعلام في معرض تأثيرها على الشباب، الإشارة الى أننا لا نتحدث فقط عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون، ولكننا نتحدث أيضا عن الإنترنت والمواقع الإلكترونية، وعن الرسائل القصيرة عبر الهاتف المتنقل، وعن اللوحات الإعلانية في الشوارع، وعن المدونات، وعن البريد الإلكتروني، ولمعرفة بعض الآراء عن هذا الموضوع التقت جريدة الحارس بأستاذ الإعلام الدكتور ماجد زبون الذي قال: إن أي خطة شاملة للتوعية بمخاطر المخدرات ومكافحتها لا بد من أن تتضمن استخداما رشيدا للإعلام وتوظيفها فعالا لوسائل الإعلام الجماهيري، وأنشطة الاتصال الشخصي المباشر، وهذا يؤكد أهمية استخدام الإعلام كجزء من المنظومة الوقائية المتكاملة للمواجهة الشاملة لقضية الإدمان والمخدرات، وأضاف أن الإعلام في بعض الأحيان يكون سلاحا ذو حدين وتكون له آثارا سلبية أوضحتها الدراسات والخبرات السابقة لوسائل الإعلام فيما يتعلق بالوقاية من الإدمان والحد من انتشار المخدرات، والتي يتمثل أهمها في اتجاه بعض المسلسلات والأفلام الى عرض موضوعات الإدمان والمخدرات بإسلوب يعطي للمتعاطي هالة من البطولة والشجاعة، او تقديمه على أنه ضحية، كما تكون الفكرة المعروضة غير حقيقية، او تعرض بشكل متناقض وتقديمها بشكل مشوه او مبتور، كما يتم تقديم بعض موضوعات المخدرات في إطار من التسلية والترفيه والإمتاع، ما يحقق نتائج عكسية ضد الهدف التوعوي والتربوي لها، وتابع أن دور الإعلام الوقائي للحد من تعاطي المخدرات يتركز في ترسيخ القيم الكبرى للمجتمع، فله أثر كبير في بناء شخصية المجتمع، وصقل مواهبه، وعرض آراءه، ومعطياته، وتوجيه مسار التربية، والثقافة، وتوجيه الشباب، ووقايتهم من تعاطي أنواع المخدرات من خلال ترسيخ القيم الكبرى للمجتمع، فيما قال عضو مجلس نقابة الصحفيين الكاتب الصحفي سعد محسن: إن عملية مكافحة المخدرات عملية معقدة وتحتاج جهد استباقي لمكافحتها قبل استفحالها اي مكافحته في المهد، وهذه العملية تتطلب تظافر جهود كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وأن لا تقتصر على الإعلام فقط، وأول عملية في المكافحة تبدأ من البيت فالتربية القويمة والجيدة للطفل، وترسيخ القيم الاجتماعية الجيدة، ومن ضمنها توعيته بمضار تعاطي المخدرات على صحة المواطن هي المحطة الأولى للمكافحة، وتأتي من بعدها دور المؤسسات التربوية من خلال إدخال مناهج دراسية للتعريف بمضار المخدرات للتلاميذ، وسبل الوقاية منها هي الطريق الأسلم لحصانة المجتمع من هذا الداء الخطير الذي ينهك المجتمع، وأضاف أن المحطة الثانية تبدأ بالسلطة التشريعية والقضائية، حيث من المفروض بالسلطة التشريعية " البرلمان " تشريع قوانين رادعة بحق متعاطي المخدرات باعتبارها داء خطير ينهك في بنية المجتمع، إضافة الى قيام السلطة القضائية بردع المخالفين من ضعفاء النفوس تجار المخدرات وردعهم عن طريق إصدار عقوبات صارمة بحقهم، إضافة الى تكثيف جهد الأجهزة الأمنية لمراقبة الحدود، ومنع تهريب هذه المواد المضرة واتلافها، وحماية حدود البلاد.

# الإرشاد النفسي.. مهام متعددة في علاج المدمنين على المخدرات

الدكتور - داود نعمة

لقد خلق الله الإنسان في أحسن صورة ،وميزه على سائر المخلوقات بنعمة العقل الذي يستطيع به أن يفرق بين ما ينفعه وما يضره، قال الله تعالى في كتابه الكريم: (( ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا ))،

من هذه الآية الكريمة يكون الإدمان على المخدرات أيا كان نوعها فيه اعتداء ظاهر ليس فقط على العقل، بل على كل واحدة من الضروريات الخمس التي حرصت الشريعة الإسلامية وديننا الحنيف على حمايتها والمحافظة عليها بمختلف السبل والوسائل، واعتبرت الاعتداء على أي وجه من الوجوه جريمة من أشد الجرائم التي تعيق المسار الحسن لحياة الإنسان، وهذه الضروريات الخمس هي النفس، الدين، العقل، المال، النسل، وأصبحت ظاهرة الإدمان على المخدرات ظاهرة عامة، لا يخلو منها مجتمع، ولا فئة فإلى جانب ظهورها بين صفوف الشباب الذين يمثلون القوى العاملة والمنتجة في أي مجتمع، فقد ظهرت حتى بين بعض صغار السن من النشء، كما أنها تظهر عند الطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء، إذ يمثل الارتفاع المفاجئ في إدمان العقاقير منذ الستينات ظاهرة لم يسبق لها مثيل من حيث أبعادها على الأقل، فقد انتشر الإدمان ولا يكاد ينجو منه أي بلد أو أي فئة عمرية بصرف النظر عن الجنس أو العرق، ولقد تعددت أسباب انتشار هذه الظاهرة بحسب تنوع وجهات نظر الباحثين فيها، إذ يرى علماء النفس أن انتشار هذه الظاهرة يعود إلى الشخص ذاته، بينما يرى علماء الاجتماع أن المجتمع هو السبب في ظهور هذه الآفة، بينما يرى فريق آخر أن الإدمان على المخدرات هو مزيج لعدة عوامل نفسية اجتماعية ،اقتصادية وسياسية أيضا، وحتى إلى أساليب التربية الخاطئة المعتمدة في الطفولة، وإلى الخلافات القائمة بين الوالدين وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على نمو شخصية المدمن، وفي ضوء اتساع دائرة التعاطي والاتجار فيها وتهريبها، ودورها في انتشار جرائم العنف والسرقة والشذوذ الجنسي، ومشاكل أخرى من هذا النوع أكثر خطورة تعيق كل الجهود الخاصة بالتقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة في أي مجتمع، وإيمانا منا بالدور الذي يمكن أن يلعبه الإرشاد النفسي في علاج ووقاية المدمنين على المخدرات، ولا بد من للتنويه بأهمية الإرشاد النفسي ودوره في العلاج والوقاية من الإدمان على المخدرات، أو حتى التقليص منها بحكم أن إجماع العلماء حول أسباب هذه الظاهرة هو الرجوع بالدرجة الأولى إلى شخصية المدمن التي تتصف بالضعف واللاستقرار، ونقص الثقة والتبعية.

إن الإرشاد النفسي عملية واعية هادفة وبناءة مخططة تهدف دائما إلى مساعدة وتشجيع الفرد لكي يعرف نفسه –التي لم يكن يعرفها – ويفهمها، ويدرس شخصيتها جسميا وعقليا، وبالتالي يفهم ويكشف قدراته الكامنة، فيحدد مشكلاته وحاجاته، ويتمكن بذلك من اتخاذ القرار بنفسه ودون الحاجة إلى أي تبعية نفسية أو جسدية،

بالإضافة إلى أن الإرشاد النفسي يتولى تعليم وتدريس الأفراد الخبرات المناسبة التي يصلون بها إلى تحقيق الصحة النفسية والسعادة مع أنفسهم ومع الآخرين.

إن هذا الدور الإرشادي يظهر من خلال اقتراح برنامج إرشادي وتطبيقه في دور والعلاج من الإدمان بمدينة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج خطط له وفق الإمكانيات البشرية والمادية، ووفقا لخصائص العينة المختارة للدراسة، ويحتوي البرنامج على جانب وقائي توعوي وجانب إرشادي بحت يتم فيه تطبيق الأسلوب العلاجي الفردي والأسلوب العلاجي الجماعي إضافة إلى المعلقات والمحاضرات واللوائح التي تشير إلى الظاهرة وآثارها السلبية على حياة الإنسان .

إن الهدف الخاص من هذا البرنامج هو تحقيق استراتيجية الإنماء والوقاية والعلاج ،أما الهدف العام فهو تنفيذ الجانب النظري تطبيقا في عملية الإرشاد والإشارة إلى ضرورة تصميم برامج إرشادية وقائية في كل المؤسسات الحكومية ،وهذا نظرا لأهميتها والحاجة إليها، خلاصة لما قيل إن الهدف من هذا البحث هو كيفية الوصول إلى جرد طرائق وتقنيات علاجية إرشادية إجرائية تخص هذه الفئة، وتعزيز القيام بدورات تدريبية لكل المتخصصين في مجال العلاج والوقاية من الإدمان على المخدرات.

إن البرامج العلاجية في حد ذاتها ليست كافية لمواجهة الآثار النفسية والجسمية المترتبة على الإدمان، كما أنه لا بد أن تتطور أهداف العلاج في ضوء الفحص الشامل لجوانب حياة المدمن كلها ،كما أن تشمل خطة العلاج أهداف طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى مع اختيار التقنيات المناسبة التي تحتاج للتجديد باستمرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً

(النساء: من الآية ٢٩)

# احذر..

# المخدرات طريق الهلاك

الخط الساخن (178) متاح لأي بلاغ أو معلومة عن الأشخاص المتعاطين أو المتاجرين أو المروجين

وكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة

المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية